المحاضرة الثالثة: التصنيف في النّحو العربيّ(المصنفات الأولى)

تقديم:

ليس بخافٍ على ذي لبّ أنّ التأليف العلميّ في الصّناعة النحويّة حظي بعدد كبير من المصنفات والدراسات، واتجهت اتجاهات عدّة، وتميزت بخصائص مختلفة حتى بات من شبه المستحيل أن نحصرها حتّى في قرن واحد، بَلْهَ في قرون عديدة ذلك أنّ النحو العربيّ قد شهد ثورة تأليفية مباشرة بعد بروز كتاب سيبويه، على أنّه قد عَرفَ تأليفات قبله، غير أنّها لم تصلنا، فضاع معظمها وسقطت من يد التاريخ وعلى الرّغم من ذلك فمازال التراث النحوي يزخر بالمصنفات التي لا نكاد نحصيها لكثرتها وتنوعها، إذ تختلف تلك المصنفات تبعاً لاختلاف اتجاهها، على أنّ أغلبها كان لغرض تعليميّ[1]،مما يعني أنّ منها ما كان لغير ذلك، فقد أحصى بعض الدارسين هاته الاتجاهات والخصائص التي انمازت بها جل المصنفات، فمنها ما يقع تحت الاتجاه التعليمي، ومنها ما كان اتجاهها تجميعياً، ومنها ما كان تأصيلياً، بينما اتّجه قسم منها إلى الاتجاه التطبيقيّ[2]،ولا نود ههنا أنْ نبيِّن هاته الاتجاهات بقدر ما نبتغي التعريج على أهم المصنفات النحوية الأولى، والبارزة في هاته الصناعة.

1-الكتاب لسيبويه(ت180هـ):

لا شكّ أنّ الكتاب لسيبويه هو أقدم كتاب وصل إلينا- وليس أقدمها تأليفاً- جمع علوم اللغة العربية، على أنّ الحظ الأوفر كان للنحو والصرف، أجمل فيه سيبويه ما تفرّقَ من أقوال العلماء الذين سبقوه، وبخاصةٍ أستاذه الخليل بن أحمد، فضلا عن

[1] -ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه،محمد إبراهيم عبادة،مكتبة الآداب القاهرة،ط1، 1430هـ/2009م،ص183

[2] -ينظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،سعود بن غازي أبو تاكي،دار غريب القاهرة،ط1، 1425هـ/2005م،ص21 وما بعدها

آرائه السديدة، وتعليلاته القويمة [1]،«سماه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»[2]، ويقول فيه صاعد بن أحمد الأندلسي: «لا أعرف كتاباً ألّف في علم من العلوم قديمها وحديثها، اشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب، أحدها المجسطى لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسطوطاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي... »[3]،على أنّه «لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب، وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة، فتجد العاكف عليه والمحصل له، قد حصل على حظ من كلام العرب، واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته، وتنبه به لشأن الملكة فاستوفى تعليمها فكان أبلغ في الإفادة»[4]، وقد جاء هذا المصنف خلواً من عنوان يسمه، كما جاء دون مقدمة أيضاَ[5]، بدأه سيبويه بباب تقسيم الكلام، وهي عادة دأب عليها المؤلّفون من بعده، ثمّ عرض لما يعتور أواخر الكلمات من تغيرات إعرابيّة، وبيّن إذّاك علامات الإعراب وعلامات البناء، ثم تطرّق إلى المسند والمسند إليه، ثم انتقل إلى ما يعرض للكلمة في ثنايا التركيب من حذف واستغناء وتعويض[6]،ثم كان للضرائر الشعرية حظ من الدراسة كذلك، و انتقل بعد ذلك إلى التركيب في الجملة الفعلية، ثم الجملة الاسمية وخصّص المباحث الأخيرة للصرف والأصوات[7].

منهجه سيبويه الكتاب:

على الرّغم من تحامل كثير من الباحثين على منهج الكتاب، وأنّه يخلو من أيِّ منهج، وأنّه يتّسم بتداخل الأبواب والمباحث، إلاّ أنّ هناك من تنبّه إلى عكس ذلك

---

[1] –ينظر نشأة النحو،محمد الطنطاوي،ص80، 81

[2] –مراتب النحويين ،ص73

[3] –المدارس النحوية، شوقي ضيف،ص60

[4] –مقدمة ابن خلدون،ج2،ص385، 386

[5] –ينظر المخل إلى كتاب سيبويه،محمد عبد المطلب البكاء،دار الشؤون الثقافية العامة بغداد،2001م،ص21

[6] –ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه،ص184

[7] –ينظر النحو العربي مرجع سابق،ص184 وما بعدها

تماماً فقد تبيَّن لكاظم البكاء أنّ الكتاب جاء « في تصنيف منهجي دقيق لو قدم ثانٍ على أوّل من أبوابه لاختلّ نظامه واضطرب منهجه، فقد بُني آخره على أوّله وتعلّق ثانيه بسببٍ من أوّله، وقد استوفى أبواب النحو كافة، واستوعب أساليب العرب عامة»[1]،على أنّ الذين استصعبوه ووصفوه بالغموض إنّما كانوا في غفلة وتيهٍ عن إدراك منهجه، وجهل ترتيبه لا غير[2]،لذا يجدر بنا بيان هذا التقسيم والمنهج، الذي ارتضاه البكاء ،فقد قسّم الكتاب – وهو تقسيم طبيعي اتبعه سيبويه نفسه– على قسمين، ضمّ القسم الأوّل أبواب النحو وهو أربعة أجزاء؛ مقدمة الكتاب، وضمت أبواب الكلم وأنواع الإسناد، وإسناد الفعل ثم إسناد الاسم و إجراؤه على ما قبله، ثم الإسناد الذي بمنزلة الفعل، ثم أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر.

وأما القسم الثاني فضمّ أبواب الصرف والأصوات كما سبق البيان، وجعله في ثلاثة أجزاء: «ما يعرض للفظ عند صوغه على بعض الأبنية»، كـ(النسب والتثنية وجمع التصحيح)،ثم « ما يقع للفظ عند التلفظ به وتأديته»، كـ(الإمالة)،ثم ذكر ما يكون عليه الكلم وأحواله، والزيادة والتضعيف[3].

2-كتاب "الأوسط في النحو" للأخفش الأوسط(215):

ما كان لنا أنْ نُفرد لكتاب الأوسط في النحو للأخفش الأوسط مبحثاً، لولا الحاجة التعليمية التي فرضت علينا إبراز هذا الكتاب المغمور، أضف إلى هذا حتمية ذكر هذا المؤلَف بوصفه من المصنفات النحوية الأولى، ولا يجب– والحال هذه– إغفاله، وبخاصة بعد أن اضطلع العلماء والدارسون بجمع شتاته، وتحقيق نصوصه.

ألّف الأخفش الأوسط هذا الكتاب بعد تأليفه لكتابَيْ المسائل الكبير والمسائل الصغير، ولمّا أراد تأليف كتاب الأوسط عزم على تسميته بالأوسط، ليكون وسطاً بينهما،وقد يكون الداعي إلى ذلك هو الرجوع والندم بعد مخالفته لسيبويه في بعض

[1] –الكتاب تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي،محمد كاظم البكاء،دار الكتاب الجامعي الإمارات لبنان،،ط1 1435هـ/2015م،ص8

[2] –ينظر نفسه،ج1،ص8

[3] –ينظر نفسه،ج1،ص10

مؤلفاته، بعدما اتّضح له رجحان مذهب سيبويه، فسمّى كتابه هذا بالأوسط؛ أي الأعدل[1].

من هنا يتّضح أنّ كتاب الأوسط في النحو ألّفه الأخفش في أخريات حياته، ويعد أهم المصنفات التي صنّفها، لأنّه استقرّ فيه على أقواله، ورجع عن معارضته للعلماء وأنصف لهم، كما بيّنا ذلك في موقفه إزاء سيبويه ،على أنّ في كتابه هذا أقوالاً لم يوردها في أيِّ مؤلف آخر[2].

ويبدو أنّ كتاب الأوسط اشتمل على مباحث النحو والصرف معاً، مما يوحي بأنّ الأخفش كان يطلق مصطلح النحو على النحو والصرف جملةً[3] .

كما يلحظ القارئ لنصوص كتابه مدى صعوبة مسائله، وتعقيد أسلوبه، مما دفع ببعض العلماء إلى التأليف عليه، بغية شرحه وتبيين عويصة وإيضاح معانيه، كما فعل المبرد في كتاب له سماه (معنى كتاب الأوسط للأخفش) [4].

3-كتاب المقتضب للمبرد(ت385هـ):

يعدّ كتاب المقتضب أحد أقدم المصادر النحوية وأهمها، وقيمته تدنو من الكتاب ذلك لأنّ المبرد لم يُخف تأثره العميق بسيبويه وكتابه، في مسائله وشواهده وعناوين أبوابه[5]،فقد ظنّ أحد الدارسين أنّ المقتضب إنّما هو تلخيص للكتاب، وتبسيط وتنظيم له، وتيسير لبعض مسائله المعقدة [6]، وهو سلوك جرى على كلّ من جاء بعده من النحاة . ألّفه المبرد في شيخوخته ما جعله من أنفس مؤلفاته وأنضجها، إذ لم يُخف المبرد شدّة تعلّقه به، فقد كان يحيل إليه في كتبه الأخرى، وبخاصّةٍ في كتابه

---

[1] -ينظرما بقي من نصوص كتاب الأوسط في النحو،محمد محمود محمد صبري الجبة،حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا جامعة الأزهر، العدد الثاني والعشرون،1439هـ/2018م،ج4،ص2897

[2] -ينظر مابقي من نصوص من كتاب الأوسط في النحو مرجع سابق،ص2898

[3] -ينظر نفسه،ص2911

[4] -ينظر نفسه،ص2898

[5] -ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه ،ص191

[6] -ينظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب،محمد المختار ولد أباه،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،1429هـ/2008م،ص133

"الكامل"، وكان إذا ذكره فإنّه يسبقه بكلمة (الكتاب)[1]،وكان ابن السراج يومِئ إلى تفضيله على كتابه الأصول[2] ،جمع فيه المبرد مباحث النحو والصرف متداخلين، مما جعل منهج الكتاب يبدو غير واضح، فضلاً عن طريقته في عرض مسائله وأسلوبه الذي يقوم على الاحتجاج والمناقشة،حيث يعتقد بعض الدارسين أنّ هذا الأمر جعل العلماء ينصرفون عن المقتضب، ويعكفون على كتاب سيبويه، إضافة إلى سرده لبعض المسائل المُشْكَلَةِ[3] .

منهج المبرد في المقتضب:

استناداً لِمَا ذُكر آنفاً يتّضح أنّ منهج المبرد لا يختلف كثيراً عن منهج سيبويه في كتابه، فقد بحث هو أيضاً علوم النحو والصرف والأصوات، غير أنّ سيبويه قد فاقه في الترتيب والتنظيم وحسن التبويب كما وضّحنا، وهو ما لا نجده في المقتضب حتّى لا نقول عند المبرد، فالباحث في كتاب المقتضب كحاطبٍ بليلٍ، لا يهتدي بيسر إلى مباحث النحو أو الصوت أو الصرف، وكأنّ المبرد لا يفرِّق بينها–ولا نعتقد ذلك– وهو يتحدّث عنها،يضاف إلى ذلك ما أفرده في كتابه مما يتّصل بمسائل عويصة مشكَلَة، كان يمتحن بها الدارسين، وهي من مآخذ العلماء على المبرد في كتابه المقتضب،. ويحسن بنا لإثبات مسوّغات هذا الحكم أن نمثل لتلك المسائل لتقريب الفهم ،فقد ذكر في باب الفاعل هاته الجملة:"**الضاربُ الشاتمُ المكرمُ المعطيه درهماً القائمُ في داره أخوكَ سوطاً أكرمَ الآكل طعامه غلامه زيدٌ عمراً خالدٌ بكراً عبدُ الله أخوك**"،فهو يطلب من خلال هاته العبارة إعادة كلّ عامل إلى معموله وتوضيح المعنى المراد منها[4]، وأنّى للمبتدئ و المتعلّم ذلك.

أمّا إذا عُجنا على عنوانات أبوابه فإنّنا نكتشف فضل المبرد على سائر المصنفات التي تلته، فقد اتّضح أنّه حاول أن يختصر عنوانات الأبواب عمّا كانت عليه عند سيبويه، الذي كان يعنون أبوابه بعبارة تقع في عشرة أسطر تقريباً، ويمكن أن نذكر

[1] –ينظر المقتضب،ج1،ص70

[2] –ينظر نفسه ج1،ص70

[3] –ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي،ص98

[4] –ينظر المدارس النحوية،المرجع السابق،ص101

باباً مختصراً للمبرد وهو باب سماه "التبيين والتمييز"[1]،ويحسن هنا أن نجمل بعض خصائص منهجه في هذا الكتاب مخافة الإطالة ،من ذلك كثرة التعليل والجدل، وكذا الاستطراد والتأثر بالفلسفة والمنطق في شرحه وعرض مسائله والتكرار في عرضها[2]

4-الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج(316):

كتاب الأصول في النحو لابن السراج من أنفس الكتب بعد كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وهو كما ينوه الزبيدي «غاية من الشرف والفائدة»[3]،وهو من اللآلئ النحوية المؤلّفة في القرن الرابع، أقبل عليه العلماء والدارسون يغرفون من معينه ويحتجون بكلامه، حتّى غدا معلماً وقبلة للمتعلمين والدارسين، جمع فيه «ابن السراج أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب ...فقد اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها، ونظر في دقائق سيبويه وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، حتّى قيل مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج»[4].

ويظهر أنّ تسمية هذا الكتاب بـــ(الأصول)إنّما قصد منها القواعد النحوية، لا أصول النحو المعروفة كالسماع والقياس والاستصحاب- على الرّغم من أنّ هذا الكتاب كان إرهاصاً لها- إذ كان غرضه ذكر الأصول والشائع من القواعد فقط وتصريحه بأنّه كتاب إيجاز يوشي بهذا الزعم[5].

من هنا فقد كان عمله يقتصر على جمع القواعد النحوية وترتيبها وشرحها وتوضيحها، بما لا يترك غموضاً ولا لبساً، ثم جمع الموضوعات «المتشابهة تحت باب واحد، كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع والنواصب والجوازم، وغيرها »[6].

---

[1] -ينظر المدراس النحوية،ص101، 102

[2] -ينظر نفسه،ص103

[3] -طبقات اللغويين والنحويين ،الزبيدي،ص109

[4] -الأصول في النحو،ج1،ص21

[5] -ينظر الأصول في النحو،ج1،ص28، 29

[6] -خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،ص158

منهجه :

بناء على ما تقدّم ذكره يتجلّى لنا أنّ ابن السراج قد تبنّى منهجاً قويماً في الأصول بناه على الوضوح والدقّة وحسن الترتيب، والابتعاد عن الحشو والتكرار[1]، ومرد ذلك أنّه رتّبه انطلاقاً واعتداداً بالحكم النحوي، فجعله يبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات وهكذا، ليكرِّس ابن السراج منهجاً جديداً في التبويب النحوي[2]،يختلف اختلافاً كبيراً عمّا عهدناه عند سيبويه والمبرد من قبلُ.

و الناظر لكتابه يدرك أنّه لا يذكر موضوعاً ما إلاّ إذا حان موعده ،وكان مقتضى حاله ومقامه، وهو ما يفضي في الغالب الأعمّ إلى الإيجاز والوضوح[3] .

5-الإيضاح في علل النحو للزجاجي(ت337):

يشتمل كتاب الإيضاح على مقدمة مقتضبة وثلاثة وعشرين باباً، ومسائل صغيرة ألحقها الزجاجي لكتابه، ترجع أهميته البالغة إلى حصره في العلل النحوية وهو تأليف لم يُسبق إليه على حدّ تصريحه، فهو بعدما نصّ على موضوع الكتاب أشاد بقيمة مصنّفه فقال: «وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه و غوامضه دون الأصول... ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعباً فيه جميعها، وإنّما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها »[4]،وينبّه الزجاجي كعادته إلى تسمية الكتاب، فيرد على كلّ معترض لهاته التسمية (الإيضاح)، بأنْ يقرأ كتابه ويتأمله أولاً قبل أنْ يحكم عليه، وقبلَ أن يتّهمه بطُوبَاوية توضيح النحو لأنّه واضح[5].

ولعلّ ما يزيد في قيمة هذا المصنف وإجلاله هو أنّه جعله مختصاً في موضوع واحد تقريباً، وهو موضوع العلّة النحوية، كما جعله في النحو فقط دون العلوم اللغوية

---

[1] -ينظر خصائص التأليف النحوي،ص158

[2] -ينظر الأصول،ج1،ص22

[3] -ينظر خصائص التأليف النحوي،ص159

[4] -الإيضاح في علل النحو،الزجاجي،ص38

[5] -ينظر نفسه،ص40

الأخرى، كما هو الأمر في بقيّة المصنفات الأخر، كما أنّه أوّل مؤلف يُفرَدُ للأصول النحوية بمعناه المعروف، بما هو أدلّة لاستنباط القواعد في مرحلة مبكرة من تاريخ النحو العربي،أضف إلى ذلك عنايته البالغة بالخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، والجدل النحوي[1].

منهجه:

قسّم الزجاجي كتابه على قسمين، قسم تناول فيه العلل النحوية وجعلها ثلاث علل، علّة تعليمية، وعلّة قياسية، وأخرى جدلية، بينما جعل القسم الثاني للمسائل المجردة الأخرى، واتّبع أسلوب المحاورة والمناقشة، وذلك بعد أن يعرض القضية ويعرض إزاءها آراء النحاة ومواقفهم المختلفة بطرح الأسئلة، ثم يجيب ويرجح بما يراه هو مناسباً أو قريباً من الصواب، وهي سمة أسلوبية اطردت في كتابه كلّه، وعلى نسق واحد[2]،وهو بهذا يشبه كثيراً منهج ابن الأنباري في عرض مسائل الخلاف في كتابه الإنصاف[3]،كما أنّه كان واضح الأسلوب، يتبع الإيجاز، ينأى عن التطويل في أغلب مسائله،و يبتعد عن الغريب وحشد الأراء، إلاّ ما يراه كافياً شافياً، كما تلفيه ملتزماً باستعمال المصطلحات البصرية وملحاً على التعبير بها[4] .

6-كتاب الحدود في النحو للرماني(ت384):

كتاب الحدود رسالة تعليمية مختصرة، والحدود جمع حدٍّ، والحد في اللغة هو المنع، وفي الاصطلاح «قولٌ دالٌ على ماهية الشيء [أو هو] قول يشتمل على ما به الاشتراك أو على ما به الامتياز»[5]،وفي الفروق هو « ما أبان الشيء وفصّله من من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له»[6]،ذكر فيه الرماني مفاهيم

---

[1] -ينظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،ص167

[2] -ينظر نفسه،ص168

[3] -ينظر الإيضاح في علل النحو،ص13

[4] -ينظر نفسه،ص169

[5] -التعريفات ،الجرجاني السيد الشريف،اعتنى به مصطفى أبو يعقوب مؤسسة الحسنى،ط1، 1427هـ/2006م،،ص51

[6] -الفروق اللغوية أبو هلال العسكري،تح إيهاب محمد إبراهيم،دار الهدى الجزائر،2016م،ص20

لمصطلحات نحوية ولغوية وبلاغية ومنطقية، وإنّما كان أغلبها في النحو مما جعل تسميته بـ الحدود في النحو تبدو معقولة، بيد أنّ هناك من أنكرها عليه؛ لأنّه لا يختصّ بالنحو فقط[1]،فقد جمع فيه مصطلحات نحوية عديدة، تحتاج إلى كشف معانيها للمبتدئين؛ لأنّ غرضه تعليمي أساساً، وقسّم كتابه على قسمين: باب الحدود وباب الموصولات؛ حيث تطرّق في الباب الأوّل إلى تعريف المصطلحات إجمالاً أمّا في الباب الثاني فقد تناولها بصورة أخرى أقلّ إجمالاً[2]، ونذكر من هذه المصطلحات النحوية على سبيل القصر لا الحصر: «القياس، والحكم، والعلة، والاسم، والفعل والحرف، والإعراب، والبناء، والتصريف، والمعرفة، والنكرة، والمفرد، والجملة، والتثنية والجمع، والمرفوع، والمنصوب، والمجرور، والتوابع، والتمييز، والإضافة، والاشتقاق والاستثناء، والترخيم، والمقصور، والممدود، والمذكر، والمؤنث»[3] ،وكان بيان هذه المصطلحات مختصراً لتيسير الحفظ وتبسيط الفهم ،كما أنّه التزم التزاماً شديداً بالإيجاز إلى درجة الغموض أحياناً،ويمكن أن نمثّل لذلك بمصطلحين وهما الإعراب والتصريف، نحو قوله: « الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل»،والتصريف« تصيير الشيء في جهات مختلفة»[4]،وأمّا في الباب الثاني فعلى عكس ذلك، إذ يلجأ إلى التطويل والتفصيل المحمود[5].

7-اللمع في العربية لابن جني(ت192هـ):

وهو كتاب مختصر آخر، نحا به ابن جني منحًى تعليمياً، وابتغى من خلاله وضع قواعد نحوية وصرفية بطريقة ميسّرة تناسب الناشئة والمتعلمين، سماه "**اللمع في العربية**"، ليكون مضيئاً لمتعلّمه وسراجاً منيراً لطريق النحو[6]،جمع فيه ابن جني أبواب النحو وشيئاً من الصرف في ستٍّ وستين باباً، ستة أبواب فقط في الصرف

[1] -ينظر خصائص التأليف النحوي،ص129

[2] -ينظر نفسه،ص129

[3] - خصائص التأليف النحوي،ص129

[4] - نفسه،ص132

[5] -ينظر نفسه،ص132

[6] -ينظر اللمع في العربية،ص10

وكان ابن جني يخوض في ذكر المسائل النحوية والصرفية دون اللجوء إلى التفصيلات وكثرة التقسيمات، كما كان شديد العزوف عن الخوض في الخلافات النحوية والاتجاهات المذهبية، إلاّ ما كان واجب الذكر لاقتناعه به[1]،ولا شك أنّ الأمر إنّما هو من دواعي المنهج التعليمي الذي يقوم عادة على تحاشي التفصيلات والابتداء بالقاعدة، والتمثيل لها، والابتعاد عن المناقشة العقيمة[2]،والاختصار، والابتعاد عن الشواهد الشعرية ووضوح العبارة،لذلك كان من البديهي أن يقبل عليه العلماء والدارسون يشرحونه ويعلقون عليه[3].

منهجه فيه:

نعتقد أنّنا ذكرنا بعضاً من مميزات منهج ابن جني في كتاب اللمع فيما سبق قوله، ولا ضير أن نذكر ههنا بعض خصائص منهجه، الذي ألفيناه يختلف اختلافاً بيّنا عن منهجه في بقية كتبه الأخرى، كالخصائص وسر صناعة الإعراب والمحتسب، إذ يميل فيها غالباً إلى التطويل والتفصيل والتكرار والتعقيد وهلمّ جراً،من هنا فقد ذكر ابن جني ما هو أحق بالذكر من غيره، وحذف غيره، كما كان يأخذ غالباً بالقياس، فما خالفه ردّه، وما وافقه قبله ،ومن العجيب أنّك تجده لا يُلْزِمُ نفسه على التعليل[4]، وهو ممن تشبثوا به، وعُنُوا به في غير ما موضع من كتبه، وبخاصةٍ وبخاصةٍ الخصائص،و الشأن ذاته حينما يتحدّث عن الإعراب، فلا نجده يفصّل فيه، بل يكتفي بذكر أهمّها، وما يمكن أن يكون مفيداً،ويمكن أن نشير أيضاً إلى ميزة تعليمية أخرى رصدها الدارسون، وهي أنّ ابن جني يلجأ في عرض مسائله إلى الحوار وطرح الافتراضات بقوله: "**لو قلتَ قُلتُ لك**" لإيضاح المسألة أكثر، وهي سمة جرت على أغلب مسائله النحوية، كقوله في باب الوصف: «ولو قلت مررت بزيد ظريف على الوصف لم يجز لأنّ المعرفة لا توصف بالنكرة»[5]،وهكذا في أغلب

[1] –ينظر خصائص التأليف النحوي،ص134

[2] –ينظر نفسه،ص135

[3] –ينظر اللمع في العربية،ص11

[4] –ينظر نفسه،ص12

[5] ينظر نفسه،ص65

الأبواب، حيث يستعرض الاحتمال ثم يجيب بعده، ويذكر الصواب بما لا يدع احتمالا آخر للقضية، و هي لا ريب طريقة تعليمية سليمة، تفضي إلى ترسيخ القاعدة بأيسر الطرق[1] .

8-المفصل في علم العربية للزمخشري(ت538):

ننبّه على أنّ كتاب المفصّل للزمخشري قد وردت فيه ثلاث تسميات؛ وهي المفصّل في علم العربية، والمفصل في صنعة الإعراب، والمفصل في النحو، وإنّما اخترنا التسمية الأولى لأمرين اثنين، اعتقد أنّهما كافيان لتسويغ الاختيار؛ فالأوّل لأنّ الكتاب الذي اعتمدنا عليه في هاته الدروس عُنونَ هكذا، فكان لزاماً علينا الاعتداد به، والثاني أنّنا وجدنا جلّ الدراسات تذكره بهذا الاسم[2]،وأمّا التسمية الثانية فيبدو أنّها هي الأصوب؛ لأنّنا ألفينا الزمخشري في مقدمة كتابه هذا يذكرها، وهذا نصه: « فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب **المفصل في صنعة الإعراب** مقسوماً أربعة أقسام»[3]،وأمّا التسمية الأخيرة (المفصل في النحو) فقد ذكرها بعض مصنّفِي الطبقات والتراجم، كابن خلّكان في كتابه "**وفيات الأعيان**"، لمّا ذكر مصنفات الزمخشري[4]،ومهما كانت التسمية مختلفة فإنّ المادة واحدة، فلا يَضرْنا شيء إنْ اعتمدنا هاته أو تلك.

هذا وقد قسّم الزمخشري كتابه أربعة أقسام؛ فجعل القسم الأوّل للأسماء والثاني للأفعال والثالث للحروف، وجعل الرابع للمشترك؛أي المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف، كالإمالة والوقف والتقاء الساكنين وهكذا،وهو بهذا المنهج يكون قد رام ترتيباً جديداً في النحو، يختلف إلى حدٍّ ما عن سيبويه، بالرغم من التأثر الظاهر، لأنّه أكثر وضوحاً من منهج سيبويه، ولأنّه انطلق من اعتبار الحكم النحوي وبخاصةٍ في قسم الأسماء بقوله: (ذكر المنصوبات ،ذكر المجرورات وهكذا)،أمّا

---

[1] -ينظر خصائص التأليف النحوي،ص140، 141

[2] -ينظر مثلا النحو العربيأصوله وأسسه وقضاياه وكتبه،ص228

[3] -المفصل في علم العربية،ص31، 32

[4] -ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تح إحسان عباس،دار صادر بيروت لبنان،1397ه/1977م،ج5،ص168، 169

سيبويه فقد انطلق من اعتبار العامل ،وأما منهج الزمخشري في ترتيب الأبواب فهو جديد، فلا هو ترتيب سيبويه كما هو، ولا هو ترتيب ابن السراج الذي يعتمد الحكم النحوي من بداية كتابه إلى نهايته، بل هو بين هذا وذاك، فقد اعتمد الزمخشري فيما نحسب الترتيب الطبيعي والمنطقي للكلام العربي، الذي يبدأ بالاسم ثم الفعل ثم الحرف، انطلاقاً من الرواية المشهورة الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، ثم وجد أنّ هناك أموراً مشتركة بينها فجعلها في الباب الرابع، وأطلق عليها اسم المشترك.

وتكمن قيمة كتاب المفصّل في كثرة الشروح التي أقبلت عليه تفسره، وتبيّن مستغلقه ومستشكله، حيث بلغت شروحه زُهاءَ سبعين شرحاً، بلهَ الحواشي وشروح أبياته[1] .

مصنفات أخر:

صحيحٌ أنّنا نبتغي ههنا أن نذكر المصنفات النحوية الأولى ولكن ليس من الضرورة بمكان أن نسردها كلّها تباعاً، ولا سبيل إلى ذلك لضيق المقام، وحسبنا أنّنا ذكرنا ما رأيناه واجب الذكر على قدر الطاقة والاستطاعة، على الرّغم من أنّ هناك مصنفات متأخرة أحق أن يفَصَلَ فيها، ككتاب شرح الرضي على الكافية، وكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري وغيرهم، لذلك حري بنا أن نذكرها تَتْرَى هنا.

1-العوامل المئة للجرجاني عبد القاهر(ت471هـ) ذكر فيه العوامل النحوية.

2-أسرار العربية لابن الأنباري أبي البركات(ت577هـ) وهو في النحو والصرف.

3-الفصول الخمسون ليحيى بن عبد المعطي المعروف بابن معط الجزائري(ت628هـ).

4-شرح المفصّل لابن يعيش(ت643هـ) وهو شرح لكتاب المفصل في علم العربية للزمخشري.

5-الكافية في النحو لابن الحاجب(ت646هـ).

6-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الأندلسي(ت672هـ).

[1] -ينظر المفصل في علم العربية،ص12

7-شرح الكافية للرضي الأستراباذي(ت688هـ) وهو شرح على كافية ابن الحاجب في النحو.

8-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري(ت761هـ).

9-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل(ت769هـ).

10-همع الهوامع للسيوطي (ت911هـ).

11-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني (ت929هـ).